No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

صورة الدور الإداري للإمام علي (ع) في المصادر التاريخية السنية والشيعية حتى سنة ٣٥هـ: دراسة نقدية مقارنة

ا.م حامد آل يمين
كلية المعارف والفكر الإسلامي، جامعة طهران، إيران
aleyamin@ut.ac.ir
هدير عبد الحسن سعدون العامري
كلية المعارف والفكر الإسلامي، جامعة طهران، إيران
gmil.com@٢٧٤٣٤١٠mm

المستخلص
يتناول هذا البحث صورة الدور الإداري للإمام علي بن أبي طالب (ع) في المصادر التاريخية السنية والشيعية حتى سنة خمس وثلاثين للهجرة، من خلال دراسة نقدية مقارنة تسعى إلى الكشف عن حقيقة هذا الدور بمعزل عن الاصطفاف المذهبي. وقد تتبع البحث المراحل التي مارس فيها الإمام علي (ع) أدواراً إدارية متعددة، من مشورة وقضاء ووساطة، منذ العهد النبوي مروراً بعهود الخلفاء الراشدين الثلاثة السابقين عليه، ثم عرض صورة هذا الدور كما رسمتها المصادر السنية من جهة، والمصادر الشيعية من جهة أخرى، قبل الانتقال إلى صلب الدراسة المتمثل في المقارنة النقدية بين الروايتين وتحليل أسانيدهما ومتونهما وسياقاتهما التاريخية والمذهبية. واعتمد البحث في ذلك على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي النقدي والمنهج المقارن مجتمعة، بوصفها أدوات ضرورية لفهم طبيعة هذا الدور بمعزل عن التحيز المسبق. وقد توصل البحث إلى أن جوهر هذه الأدوار محل اتفاق واسع بين الفريقين، في حين ينحصر الاختلاف الحقيقي بينهما في طبقة التفسير والتوظيف الدلالي المضافة إلى الخبر التاريخي، لا في أصل وقوعه. كما خلص البحث إلى أن الانتماء المذهبي أثّر في عملية انتقاء الأخبار وصياغة سياقها التفسيري أكثر مما أثّر في اختلاق وقائع كبرى منعدمة الأساس، وهو ما يفتح الباب أمام كتابة تاريخية أكثر توازناً وموضوعية لهذه المرحلة المحورية من تاريخ صدر الإسلام، ويؤسس لمنهجية أوسع في دراسة الشخصيات الخلافية بين المدرستين.

الكلمات المفتاحية: الإمام علي (ع)؛ الدور الإداري؛ المصادر السنية؛ المصادر الشيعية؛ الخلافة الراشدة.

The Portrayal of Imam Ali's (PBUH) Administrative Role in Sunni and Shi'i Historical Sources up to 35 AH: A Critical Comparative Study

Assistant Professor Hamed Aleyamin
Hadeer Abdul Mohsin Saadoon Al-Ameri

Abstract
This research examines the portrayal of Imam Ali ibn Abi Talib's (PBUH) administrative role in Sunni and Shi'i historical sources up to the year 35 AH, through a critical comparative study that seeks to reveal the nature of this role apart from sectarian alignment. The study traces the stages in which Imam Ali (PBUH) exercised various administrative functions, including consultation, judiciary work, and mediation, beginning with the Prophetic period, passing through the reigns of the first three Rightly Guided Caliphs, and then presenting the image of this role as depicted in Sunni sources on the one hand and Shi'i sources on the other. It then moves to the core of the study: a critical comparison between the two narratives and an analysis of their chains of transmission, texts, historical contexts, and sectarian frameworks. The research adopts the historical method, the critical analytical method, and the comparative method together, as necessary tools for understanding the nature of this role without prior bias. The study concludes that the essence of these roles is widely agreed upon by both

sides, while the real difference lies in the layer of interpretation and semantic employment added to the historical report, rather than in the occurrence of the event itself. It also concludes that sectarian affiliation affected the selection of reports and the formulation of their interpretive context more than it affected the fabrication of major events with no historical basis. This opens the door to a more balanced and objective historical writing of this pivotal stage in early Islamic history and establishes a broader methodology for studying controversial figures between the two schools.

Keywords: Imam Ali (PBUH); administrative role; Sunni sources; Shi'i sources; Rightly Guided Caliphate.

أولاً: أهمية البحث

يمثل الدور الإداري للإمام علي بن أبي طالب (ع) في صدر الإسلام أحد الموضوعات التي شغلت الدرس التاريخي الإسلامي على اختلاف مدارسه واتجاهاته المذهبية، ذلك أن شخصية الإمام علي (ع) قد حضرت حضوراً لافتاً في مراحل تأسيس الدولة الإسلامية الأولى، منذ العهد النبوي مروراً بعهود الخلفاء الراشدين الثلاثة الأُوَل، وصولاً إلى توليه الخلافة سنة ٣٥هـ. وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول جانباً بعينه من جوانب هذه الشخصية، وهو الجانب الإداري بمفهومه الواسع الذي يشمل القضاء والمشورة والمال والولايات، وهو جانب كثيراً ما طغى عليه في الدراسات السابقة الجانب العقدي والسياسي المرتبط بمسألة الإمامة والخلافة، في حين أن تتبع الممارسة الإدارية الفعلية للإمام علي (ع) يفتح نافذة مختلفة لفهم طبيعة الدولة الإسلامية المبكرة وآليات عملها. وتزداد أهمية هذا الموضوع حين يُنظر إليه من زاوية أن كتابة التاريخ الإسلامي المبكر، على تنوع مصادرها، قلّما تعاملت مع الوظيفة الإدارية بمعزل عن الشخصية، بمعنى أن كثيراً من الأخبار الإدارية لم تُدوَّن لذاتها بوصفها معلومة تنظيمية، وإنما دُوّنت في سياق الحديث عن مناقب راوٍ بعينه أو مثالبه، وهذا التشتت المصدري يستدعي جهداً استقرائياً يجمع هذه الأخبار من مظانها المتفرقة، ثم يُخضعها لمساءلة نقدية مقارنة، وهو ما يشكل جوهر الإضافة العلمية التي يسعى إليها هذا البحث.

ثانياً: مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في أن المصادر التاريخية السنية والشيعية، على الرغم من اتفاقها على وقائع عامة كثيرة، قد اختلفت في طريقة عرضها للدور الإداري للإمام علي (ع)، من حيث حجم الحضور، وطبيعة التوظيف الروائي، والدلالات التي حُمِّلت بها بعض الأخبار. ويرتبط بهذه المشكلة سؤال أعمق، وهو: هل يمكن الحديث عن صورة إدارية واحدة للإمام علي (ع) في المصادر السنية نفسها، أم أن هذه المصادر ذاتها تتفاوت فيما بينها بحسب نوعها الأدبي وزمن تدوينها؟ وينسحب السؤال ذاته على المصادر الشيعية، إذ إن الفارق بين مصدر مبكر كالغارات للثقفي ومصدر متأخر كالصحيح من سيرة الإمام علي للعاملي ليس فارقاً زمنياً فحسب، بل فارق في طبيعة المنهج ودرجة التدقيق النقدي المتبع. وبذلك فإن المقارنة المطلوبة في هذا البحث ليست مقارنة ثنائية بسيطة بين سني وشيعي، بقدر ما هي مقارنة بين حزمتين من المصادر، تحتوي كل منهما على تنوع داخلي يستحق الانتباه أثناء التحليل، الأمر الذي يستدعي معالجة نقدية دقيقة تفصل بين جوهر الخبر التاريخي وطبقة التوظيف المذهبي المضافة إليه.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

تحديد المفهوم الإداري في سياق الدولة الإسلامية المبكرة ومجالاته المختلفة.

تتبع المراحل التاريخية التي شارك فيها الإمام علي (ع) في إدارة الشأن العام حتى توليه الخلافة سنة ٣٥هـ.

عرض صورة الدور الإداري للإمام علي (ع) في المصادر السنية والشيعية كل على حدة.

إجراء دراسة نقدية مقارنة تكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفريقين، وتقوّم أثر الاتجاه المذهبي في تشكيل هذه الصورة، سعياً إلى بناء رؤية علمية متوازنة.

رابعاً: أسئلة البحث

تتفرع عن مشكلة البحث الأسئلة الآتية:

ما مدى اتساق الصورة الإدارية للإمام علي (ع) بين المصادر التاريخية السنية والشيعية؟

ما نقاط الالتقاء والافتراق بين الفريقين في عرض هذا الدور؟

إلى أي حدٍّ أسهم الانتماء المذهبي في تشكيل هذه الصورة أو التأثير في عرضها؟

هل يمكن، بعد نقد الروايات وتمحيصها، الوصول إلى صورة تاريخية متوازنة تتجاوز الاصطفاف المذهبي من دون إسقاط قيمة الروايات في الجانبين؟

خامساً: منهجية البحث

يعتمد البحث منهجاً يجمع بين المنهج التاريخي القائم على تتبع الوقائع وترتيبها زمنياً، والمنهج التحليلي النقدي الذي يُخضع الروايات للفحص من حيث السند والمتن والسياق، إضافة إلى المنهج المقارن الذي يقابل بين النصوص السنية والشيعية للكشف عن أوجه التلاقي والتباين، وذلك وفق ما استقرت عليه أصول النقد التاريخي عند الباحثين المحدثين (رستم، ١٩٣٩؛ الدوري، ١٩٨٣). ويستند هذا المنهج المقارن إلى قناعة مفادها أن التاريخ الإسلامي المبكر لا يجوز اختزاله في مصدر واحد مهما بلغت مكانته العلمية، وأن المنهجية العلمية السليمة تقتضي استحضار أوسع قاعدة ممكنة من المصادر المتاحة، مع إخضاعها جميعاً لمعايير النقد ذاتها من دون استثناء أي منها بحجة قداستها أو أقدميتها. كما يستلزم المنهج المقارن مراعاة تفاوت الطبيعة الأدبية للمصادر المستخدمة؛ فبعضها كتب حولية تؤرخ للأحداث سنة سنة كتاريخ خليفة بن خياط، وبعضها كتب طبقات تُعنى بتراجم الأشخاص كطبقات ابن سعد، وبعضها كتب عقدية استدلالية كالإرشاد للمفيد، وبعضها مجاميع خطب ورسائل كنهج البلاغة، وهذا التنوع الجنسي في المصادر يقتضي تبايناً في طريقة التعامل النقدي مع كل نوع بحسب خصائصه المميزة.

سادساً: حدود البحث الزمانية

تمتد الحدود الزمانية للبحث من بداية الدعوة الإسلامية إلى نهاية سنة ٣٥هـ، وهي السنة التي بويع فيها الإمام علي (ع) بالخلافة عقب مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وبذلك يقتصر البحث على الدور الإداري السابق على توليه منصب الخلافة، دون الخوض في سياسات خلافته وحروبه، لأن ذلك يخرج عن نطاق الإشكالية المحددة للبحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للدور الإداري للإمام علي (ع) حتى سنة ٣٥هـ

يمثل الإطار المفاهيمي والتاريخي للدور الإداري للإمام علي بن أبي طالب (ع) مدخلاً أساسياً لفهم مشاركته في إدارة شؤون الجماعة الإسلامية قبل خلافته سنة ٣٥هـ؛ إذ كانت الدولة الإسلامية آنذاك في مرحلة التأسيس، وكانت الإدارة ممارسة مرنة تجمع بين المشورة والقضاء والكتابة والوساطة والنظر في شؤون المال والرعية. وقد برز الإمام علي (ع) في هذه المجالات اعتماداً على قربه من النبي (ص)، ومكانته العلمية والاجتماعية، وقدرته على معالجة القضايا العامة. لذلك يتناول هذا المبحث مفهوم الإدارة في الدولة الإسلامية المبكرة، ثم يتتبع أبرز مراحل مشاركة الإمام علي (ع) في إدارة الشأن العام حتى سنة ٣٥هـ.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة في الدولة الإسلامية المبكرة ومجالاتها الرئيسة

لا يمكن فهم الدور الإداري للإمام علي (ع) من دون تحديد مفهوم الإدارة في سياقه التاريخي المبكر، ذلك أن الإدارة في الدولة الإسلامية الأولى لم تكن نظاماً متكاملاً ذا مؤسسات ثابتة كما هو الحال في الدول اللاحقة، وإنما كانت ممارسة عملية نشأت استجابة لحاجات المجتمع المسلم المتنامي، فارتبطت بأشخاص أوكل إليهم النبي (ص) ثم الخلفاء من بعده مهام محددة، سياسية كانت أم قضائية أم مالية أم عسكرية. ويُلاحظ أن أدبيات الفقه السياسي الإسلامي اللاحقة، كما عند الماوردي في (الأحكام السلطانية)، حاولت تقنين هذه الممارسات وتصنيفها ضمن أبواب الولايات العامة والخاصة، وهو تصنيف متأخر زمنياً لكنه يعكس جوهر ما كان قائماً فعلاً في الممارسة المبكرة من تقسيم للمهام بين الخليفة ومعاونيه (الماوردي، ٢٠٠٦).

ويمكن حصر مجالات الإدارة في الدولة الإسلامية المبكرة في خمسة مجالات رئيسة، على النحو الآتي:

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

المجال السياسي: ويتمثل في المشورة واتخاذ القرار في القضايا العامة، وقد كانت المشورة ركناً أساسياً في إدارة شؤون الجماعة، يُستدعى إليها كبار الصحابة من ذوي الرأي والخبرة.
المجال القضائي: ويتعلق بالفصل في الخصومات وتطبيق الأحكام، وقد نشأ هذا المجال منذ العهد النبوي حين كان النبي (ص) يوكل بعض الصحابة للقضاء في أقاليم بعينها، كما في توليته معاذ بن جبل قضاء اليمن (ابن سعد، ١٩٦٨).
المجال المالي: ويرتبط بجباية الأموال وتوزيعها، وقد تبلور هذا المجال بشكل أوضح في عهد الخليفة عمر بن الخطاب حين اتسعت الفتوحات وتنوعت مصادر الأموال العامة من الخراج والجزية والزكاة، وهو ما تناولته مصنفات الأموال المتخصصة كما عند أبي عبيد القاسم بن سلام (أبو عبيد، ١٩٨٨) وأبي يوسف في كتابه عن الخراج (أبو يوسف، ١٩٨١).
المجال العسكري: ويتعلق بقيادة الجيوش وتنظيم الفتوحات وتوزيع الغنائم على المقاتلين.
المجال الاجتماعي: ويتصل بمعالجة قضايا الرعية العامة وتوزيع العطاء وحل النزاعات بين القبائل.
ولعل أشهر ما يُستدل به على تميز الإمام علي (ع) في هذا الميدان تحديداً، ما أورده ابن عبد البر من طائفة قضايا فُصل فيها بحضرة الخليفة عمر بن الخطاب، حين كان الأخير يعرض بعض المعضلات القضائية على كبار الصحابة فيتفرد الإمام علي (ع) بالإجابة الأدق أو الأشمل، وهي قضايا تتصل بمسائل الميراث والحدود والأحوال الشخصية، مما جعلها تُتخذ لاحقاً مرجعاً فقهياً يُستأنس به في المدونات القضائية اللاحقة (ابن عبد البر، ١٩٩٢). ويلحظ الباحث أن هذا النمط من الروايات، رغم كثرته في المصادر السنية، نادراً ما يُصاغ بلغة تفضيلية مطلقة تُقصي اجتهادات الصحابة الآخرين، بل يصاغ عادة بلغة تفاضلية نسبية تحفظ لكل صحابي مكانته العلمية الخاصة.
أما المجال المالي فقد شهد تطوراً ملحوظاً في عهد عمر بن الخطاب مع اتساع الفتوحات، إذ استحدث ديوان العطاء لتنظيم صرف الأموال على المسلمين وفق سوابقهم في الإسلام وجهادهم، وهذا التطور التنظيمي وثّقته مصنفات الأموال والخراج بتفصيل واسع، فيورد أبو عبيد القاسم بن سلام في (الأموال) تصنيفاً دقيقاً لأنواع الأموال العامة ومصادرها من غنيمة وفيء وصدقة وخراج وجزية، مع بيان الأحكام الفقهية المرتبطة بكل نوع (أبو عبيد، ١٩٨٨)، بينما يفصّل أبو يوسف في (الخراج) الإجراءات العملية لجباية الخراج من الأراضي المفتوحة وضوابط توزيعه (أبو يوسف، ١٩٨١). وقد كان الإمام علي (ع)، بحسب ما تورده المصادر، من بين من يُستشارون في وضع هذه الضوابط وإن لم يتولَّ تنفيذها مباشرة.
وفي المجال العسكري، فإن الإدارة لم تكن تقتصر على قيادة المعارك، بل شملت أيضاً تنظيم صفوف الجيش وتوزيع الأعطيات على المقاتلين وتحديد الولاة العسكريين على الثغور، وهي مهام تولاها في الغالب قادة متخصصون كخالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص، بينما اقتصر دور الإمام علي (ع) في هذا المجال - بحسب أغلب الروايات - على قيادة بعض السرايا في العهد النبوي، من دون أن يتولى قيادة ميدانية كبرى في الفتوحات التي جرت في عهدي أبي بكر وعمر، وهذا ما يميز حضوره الإداري بكونه حضوراً مدنياً وقضائياً بامتياز أكثر منه حضوراً عسكرياً تنفيذياً.
ومن زاوية أخرى، فإن فهم الإدارة في هذه المرحلة المبكرة يستوجب التمييز بين ما هو (وظيفة دائمة) وما هو (تكليف مؤقت)؛ فالوظائف الدائمة كانت محدودة العدد، وتتمثل أساساً في القضاء بالمدن الكبرى وجباية بعض الأموال في الأمصار المفتوحة، بينما غلب على أغلب المهام الأخرى طابع التكليف المؤقت المرتبط بحادثة بعينها أو أزمة طارئة. وينسحب هذا التمييز على دور الإمام علي (ع) نفسه، إذ لم تسند إليه المصادر - في المرحلة المدروسة - وظيفة دائمة بالمعنى الدقيق، وإنما توالت عليه تكليفات متعددة الطبيعة، قضائية تارة واستشارية تارة أخرى، وهو نمط من المشاركة يصعب حصره في قالب وظيفي واحد، ويستدعي من الباحث مرونة منهجية في التعامل معه بعيداً عن إسقاط المفاهيم الإدارية الحديثة على واقع تاريخي مختلف البنية.
المطلب الثاني: المراحل التاريخية لمشاركة الإمام علي (ع) في إدارة الدولة حتى سنة ٣٥هـ
يمكن تقسيم مشاركة الإمام علي (ع) في إدارة الشأن العام إلى أربع مراحل متعاقبة، على النحو الآتي:
المرحلة الأولى: العهد النبوي، وتتصل بالمهام الكتابية والتنفيذية التي أسندها النبي (ص) إلى الإمام علي (ع).

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

المرحلة الثانية: عهد أبي بكر، وتتصل بمسألة توقيت المبايعة واستمرار الحضور الاستشاري والقضائي.
المرحلة الثالثة: عهد عمر بن الخطاب، وتُعدّ أوضح المراحل حضوراً للدور الإداري في المصادر السنية.
المرحلة الرابعة: عهد عثمان بن عفان، وتنتهي بمقتله ومبايعة الإمام علي (ع) بالخلافة سنة ٣٥هـ.

المرحلة الأولى: العهد النبوي

تشير المصادر إلى أن الإمام علياً (ع) كان من أقرب الصحابة إلى رسول الله (ص) نسباً وصهراً وملازمة، وقد أُسندت إليه مهام ذات طابع إداري وتنفيذي، من أبرزها كتابته لصلح الحديبية بأمر النبي (ص)، وهي مهمة تتصل بالتوثيق والكتابة الرسمية للدولة الناشئة (ابن سعد، ١٩٦٨؛ الطبري، ١٩٦٧).
كما تولى الإمام علي (ع) قيادة بعض السرايا، وشارك في تدبير شؤون المدينة أيام غياب النبي (ص) عنها، وهو ما تعكسه رواية استخلافه على المدينة في غزوة تبوك، وهي رواية أوردتها المصادر السنية والشيعية على حد سواء وإن اختلفتا في توظيفها الدلالي (ابن الأثير، ١٩٩٧؛ المفيد، ١٩٩٥).
ويضيف ابن سعد في (الطبقات الكبرى) تفصيلات عن نشأة الإمام علي (ع) في كنف النبي (ص) منذ صغره، وملازمته له في أغلب أحواله، وهي ملازمة أتاحت له - بحسب هذه الرواية - اكتساب خبرة مبكرة بأساليب النبي (ص) في معالجة قضايا الجماعة، الأمر الذي هيّأه لاحقاً لتولي المهام ذات الطابع الإداري والتنظيمي (ابن سعد، ١٩٦٨). ويلتقي مع هذا التوصيف ما أورده اليعقوبي من إشارات إلى حضور الإمام علي (ع) في أغلب المحافل التي كان يُعقد فيها النظر في شؤون الجماعة، وإن كان اليعقوبي - بحسب ميله المعروف - يُبرز هذا الحضور بصورة أكثر تفصيلاً من غيره من المؤرخين السنة المعاصرين له (اليعقوبي، ١٩٦٠).

المرحلة الثانية: عهد أبي بكر

تتفاوت الروايات في تصوير طبيعة حضور الإمام علي (ع) في الشأن العام خلال هذا العهد، فبينما تُجمع المصادر السنية على أن الإمام علياً (ع) بايع أبا بكر وشارك - ولو متأخراً بحسب بعض الروايات - في الشأن العام، وأنه كان مرجعاً يُستشار في المسائل الفقهية والقضائية (ابن عبد البر، ١٩٩٢)، فإن المصادر الشيعية تنحو إلى التركيز على مرحلة تريثه في المبايعة، وتربط ذلك بموقفه من أحقيته بالخلافة، مع تسليمها في الوقت ذاته بأنه لم ينقطع عن المشاركة في قضايا المسلمين العامة ولا سيما ما يتصل بالفتوى والقضاء (المفيد، ١٩٩٥؛ الطبرسي، ١٩٦٦).
ومهما يكن من أمر الخلاف حول توقيت مبايعة الإمام علي (ع) لأبي بكر، فإن المصادر - سنية وشيعية - تتفق على أنه لم يعتزل الشأن العام اعتزالاً كاملاً خلال هذه الفترة، إذ تذكر بعض الروايات استمرار استشارته في مسائل فقهية وقضائية عارضة، وهو ما يشير إلى أن الخلاف السياسي حول أحقية الخلافة لم يترجم بالضرورة إلى قطيعة إدارية شاملة، بل ظل الجانب العلمي والقضائي لشخصية الإمام علي (ع) حاضراً بصرف النظر عن موقفه من شرعية الترتيب السياسي القائم، وهذا تمييز مهم يفرّق بين الموقف العقدي والممارسة الإدارية الفعلية، وهو تمييز يخدم مقصد هذا البحث في عزل الجانب الإداري عن الجدل السياسي الأوسع قدر الإمكان.
وتفيد بعض روايات هذه المرحلة أن أبا بكر نفسه كان يقصد الإمام علياً (ع) أحياناً لاستشارته في بعض القضايا الشرعية المعقدة المتصلة بالمواريث والحدود، وهو ما يوثقه ابن عبد البر ضمن سياق حديثه عن مناقب الإمام علي (ع) العلمية (ابن عبد البر، ١٩٩٢)، وإن كانت هذه الروايات أقل عدداً وتفصيلاً من نظيراتها المتعلقة بعهد عمر بن الخطاب، ربما لقصر مدة خلافة أبي بكر النسبي، أو لأن جل اهتمام هذه الفترة انصرف إلى معالجة حروب الردة وتثبيت أركان الدولة الناشئة، مما قلّل نسبياً من فرص تدوين تفاصيل إدارية دقيقة عن هذه الحقبة بالذات مقارنة بما تلاها.

المرحلة الثالثة: عهد عمر بن الخطاب

تُعدّ هذه المرحلة من أوضح المراحل حضوراً للدور الإداري للإمام علي (ع) في المصادر السنية على وجه الخصوص، إذ تصفه هذه المصادر بأنه كان من أهل الشورى الذين يرجع إليهم عمر في المسائل الكبرى، وأنه تولى القضاء في غيبة الخليفة عن المدينة في بعض الأحيان، وشارك في وضع بعض الأسس التنظيمية للدولة كتاريخ التقويم الهجري بحسب بعض الروايات (الطبري، ١٩٦٧؛ اليعقوبي، ١٩٦٠). كما عدّه عمر - بحسب رواية الشورى المشهورة - أحد الستة الذين حصر فيهم أمر الخلافة من

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

بعده، وهو ما تناولته المصادر السنية بوصفه اعترافاً بمكانته العلمية والإدارية معاً (ابن الأثير، ١٩٩٧)، وهو ما يتقاطع أيضاً مع ما أورده الدينوري من إشارات إلى استحضار رأي الإمام علي (ع) في القضايا الكبرى التي واجهت الدولة في تلك الحقبة (الدينوري، ١٩٦٠).

ويُعدّ عهد عمر بن الخطاب، بما شهده من اتساع رقعة الدولة وتعقّد شؤونها المالية والإدارية، محطة مهمة لفهم نضج الممارسة الإدارية للإمام علي (ع)، إذ تنقل عنه المصادر مواقف تتصل بتنظيم بيت المال والتحذير من مغبة التساهل في صرفه، وهي مواقف تتقاطع مع ما أورده المسعودي من وصف عام لسياسة عمر المالية ومستشاريه فيها (المسعودي، ٢٠٠٥). كما تُفيد رواية خليفة بن خياط بأن الإمام علياً (ع) كان من بين من استُشيروا في تحديد بدء التأريخ الهجري، وهي مسألة تنظيمية بحتة تتصل بضبط السجلات الرسمية للدولة، وتعكس طابعاً إدارياً دقيقاً يتجاوز حدود المشورة السياسية العامة إلى ما يشبه العمل التقني في بناء مؤسسات الدولة الناشئة (خليفة بن خياط، ١٩٨٥).

المرحلة الرابعة: عهد عثمان بن عفان

تصور المصادر السنية والشيعية معاً الإمام علياً (ع) بوصفه صاحب رأي ومشورة يُلجأ إليه في الأزمات، ولا سيما في الفترة التي تصاعدت فيها الاحتجاجات على بعض سياسات عثمان المالية والإدارية، حيث تنسب إليه المصادر محاولات للإصلاح والوساطة بين الخليفة والمحتجين، سعياً إلى تفادي الفتنة، وهو ما تشير إليه أيضاً مقدمات كتاب (وقعة صفين) في سياق تمهيدها لأحداث ما بعد مقتل عثمان (ابن مزاحم، ١٩٦٢؛ البلاذري، ١٩٩٦؛ الثقفي، ١٩٧٥). وتنتهي هذه المرحلة بمقتل عثمان سنة ٣٥هـ ومبايعة الناس للإمام علي (ع) بالخلافة، وهي اللحظة التي يقف عندها البحث بوصفها حداً زمنياً فاصلاً بين الدور الإداري المساعد الذي مارسه الإمام علي (ع) عقوداً، وبين ممارسته المباشرة لمنصب الخلافة الذي يخرج عن نطاق هذا البحث.

وتكتسب هذه المرحلة الأخيرة أهمية خاصة في سياق البحث، لأنها المرحلة التي تكاثرت فيها الأخبار عن دور الإمام علي (ع) الإصلاحي، حيث تصفه المصادر بأنه كان يحمل رسائل الرعية إلى عثمان، وينقل إليه شكاواهم من بعض الولاة، ويحثه على عزل من ثبتت إساءته منهم. وتذكر بعض الروايات أنه توسط أكثر من مرة لتهدئة الأوضاع المتوترة في الكوفة والبصرة ومصر، قبل أن تتفاقم الأزمة وتنتهي بمقتل عثمان. وهذا الدور الوساطي - وإن كان غير رسمي بمعنى الوظيفة المحددة - يمثل ذروة الحضور الإداري للإمام علي (ع) في الفترة السابقة على خلافته، ويحظى باهتمام متقارب نسبياً من المصدرين السني والشيعي، وإن اختلفا في تقدير حجم مسؤولية عثمان الشخصية مقابل مسؤولية بعض ولاته ومستشاريه (البلاذري، ١٩٨٨؛ المسعودي، ٢٠٠٥).

ويكشف هذا التتبع التاريخي عن حقيقة جوهرية، وهي أن الدور الإداري للإمام علي (ع) لم يكن دوراً رسمياً ثابتاً بمعنى الوظيفة المحددة ذات الاختصاص المرسوم، وإنما كان دوراً استشارياً وقضائياً وأخلاقياً متصلاً بمكانته العلمية والنسبية، وهذا ما يفسر - جزئياً - التفاوت الحاصل بين المصادر في عرض هذا الدور، إذ إن غياب التوظيف الرسمي المحدد فتح الباب أمام تعدد الروايات وتنوع زوايا عرضها بحسب الخلفية المذهبية للمصدر الناقل، وهو ما سيتناوله المبحث الثاني بالتفصيل.

المبحث الثاني: صورة الدور الإداري للإمام علي (ع) في المصادر التاريخية السنية والشيعية

ينتقل هذا المبحث إلى بيان صورة الدور الإداري للإمام علي بن أبي طالب (ع) في المصادر التاريخية السنية والشيعية، من خلال رصد طريقة عرضها لمشاركته في المشورة والقضاء والوساطة وشؤون الرعية. فعلى الرغم من اتفاق هذه المصادر في أصل عدد من الوقائع، فإنها تختلف في حجم إبرازها ودلالاتها، ولا سيما في صلتها بمسألة الخلافة والإمامة. لذلك يعرض المبحث أبرز ملامح هذه الصورة في كل من المصدرين، تمهيداً لبيان نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما.

المطلب الأول: صورة الدور الإداري للإمام علي (ع) في المصادر التاريخية السنية

تتلخص أبرز ملامح هذه الصورة في المصادر السنية فيما يأتي:

إبراز الجانب القضائي والاستشاري للإمام علي (ع) أكثر من أي جانب آخر.

تصويره ضمن إطار جماعي يشمل كبار الصحابة، لا بوصفه صاحب حق استئثاري بالإدارة.

محدودية الحضور في المجالين المالي والولائي المباشر مقارنة بالجانب القضائي.

اعتراف ضمني بمكانته الفقهية حتى في المصنفات المتخصصة كالخراج والأموال.

تعرض المصادر السنية، وفي مقدمتها تاريخ الطبري وتاريخ خليفة بن خياط والطبقات الكبرى لابن سعد، صورة للإمام علي (ع) بوصفه أحد كبار مستشاري الخلفاء الراشدين، حيث تتكرر في هذه المصادر عبارات من قبيل استدعائه للمشورة في النوازل والمعضلات، ولا سيما في عهد عمر بن الخطاب الذي اشتهر بكثرة استشارته لكبار الصحابة (الطبري، ١٩٦٧؛ خليفة بن خياط، ١٩٨٥). ويُلحظ أن هذه المصادر تُبرز الجانب القضائي للإمام علي (ع) بشكل خاص، فتورد رواياتٍ عديدة عن فطنته في الفصل بين الخصوم وحسن استنباطه للأحكام، حتى غدت عبارة (أقضانا علي) المنسوبة إلى عمر بن الخطاب من العبارات المتواترة في هذه المصادر للدلالة على تفرده في هذا المجال (ابن عبد البر، ١٩٩٢).

كما تتناول المصادر السنية مشاركة الإمام علي (ع) في الشأن المالي، وإن كان حضوره في هذا الجانب أقل بروزاً من حضوره القضائي، فتذكر بعض الروايات استشارة عمر له في توزيع الأموال وتنظيم الديوان، من دون أن تنسب إليه ولاية مالية مباشرة أو تولياً لجباية الأموال بنفسه، وهذا ما يميزه - بحسب هذه المصادر - عن غيره من الصحابة الذين تولوا ولايات مالية أو إدارية مباشرة كأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل (البلاذري، ١٩٨٨). أما في مجال اختيار الولاة، فإن المصادر السنية لا تصور الإمام علياً (ع) بوصفه مشاركاً مباشراً في تعيين الولاة في عهود الخلفاء السابقين عليه، وإنما تصوره بوصفه ناقداً لبعض هذه التعيينات حين تصدر عنها مظالم، كما في موقفه المشهور من بعض سياسات عثمان تجاه الولاة، حيث تنقل المصادر عنه محاولات نصح وتوجيه (البلاذري، ١٩٩٦؛ المسعودي، ٢٠٠٥).

ومما يستحق الإشارة أيضاً أن المصادر السنية، وهي تُعنى بتوثيق نظام تعيين الولاة في هذه المرحلة، تُبرز أن هذا النظام كان يقوم أساساً على معيار السابقة في الإسلام والكفاءة القبلية، وهو معيار طبّقه الخلفاء الثلاثة الأول بدرجات متفاوتة، ولم يخرج عنه الإمام علي (ع) في العهود التي سبقت خلافته باعتراضٍ نظري صريح تسجله هذه المصادر، وإنما اقتصر اعتراضه - بحسب هذا التصوير - على حالات بعينها ثبتت فيها إساءة استعمال السلطة، وليس على المبدأ العام لطريقة اختيار الولاة، وهذا فارق دقيق تحرص المصادر السنية على إبرازه للتأكيد على انسجام موقف الإمام علي (ع) مع الإطار العام لممارسات عصره لا خروجه الكلي عنها (البلاذري، ١٩٨٨).

ويمثل تاريخ الطبري النموذج الأبرز لمنهج التأريخ الحولي السني، إذ يجمع الطبري - وفق منهجه المعروف في سرد الروايات المتعددة أحياناً المتعارضة من دون ترجيح صريح - عدداً من الروايات المتصلة بمشاركة الإمام علي (ع) في مجلس الشورى وفي القضاء، تاركاً للقارئ مهمة الموازنة بينها. وهذا المنهج، على الرغم مما يُؤخذ عليه من إثقال النص بروايات متكررة أو متعارضة، يمنح الباحث المعاصر مادة خاماً غنية يمكن إخضاعها لمزيد من الفحص النقدي، بخلاف بعض المصادر الأخرى التي تميل إلى انتقاء رواية واحدة وحسم الأمر فيها من البداية (الطبري، ١٩٦٧).

أما البلاذري في (أنساب الأشراف)، فيغلب على منهجه الجمع بين الطابع النسبي والطابع الأخباري، حيث يورد أخبار الإمام علي (ع) ضمن سياق الحديث عن نسب بني هاشم وأخبارهم، وهذا الترتيب الموضوعي يتيح له استقصاء أخبار متفرقة لم ترد في المصادر الحولية العامة، ولا سيما ما يتصل بعلاقاته الأسرية ومواقفه الشخصية من قضايا الرعية، وهو ما يجعل من (أنساب الأشراف) مصدراً تكميلياً مهماً لفهم الجوانب الإنسانية للدور الإداري للإمام علي (ع) إلى جانب جوانبه الرسمية (البلاذري، ١٩٩٦).

ومن اللافت أن المصادر السنية، مع إجماعها على تقدير مكانة الإمام علي (ع) العلمية والقضائية، تحرص - في أعم الأحوال - على تصويره ضمن إطار الجماعة، أي بوصفه أحد كبار الصحابة المشاركين في إدارة الشأن العام إلى جانب غيره، لا بوصفه صاحب حق استئثاري بالإدارة أو الخلافة، وهذا ما ينعكس في طريقة سرد ابن الأثير للأحداث في (الكامل في التاريخ) حيث يُدرج أخبار الإمام علي (ع) الإدارية ضمن سياق عام يشمل باقي الصحابة، من دون إفراد له بترتيب خاص يوحي بتفرده عن الجماعة (ابن الأثير، ١٩٩٧).

ويُضاف إلى ما تقدم أن بعض المصادر السنية المتخصصة في النظم المالية والإدارية، كأبي يوسف في (الخراج) ويحيى بن آدم في كتابه المعنون بالاسم ذاته، تستحضر آراء منسوبة إلى الإمام علي (ع) في

مسائل الخراج والفيء بوصفها اجتهادات فقهية معتبرة يُستأنس بها في التقعيد الفقهي للنظام المالي، وهو ما يكشف عن اعتراف ضمني بمكانته الفقهية والإدارية حتى في المصنفات المتخصصة التي كُتبت بعد عصره بزمن (أبو يوسف، ١٩٨١؛ يحيى بن آدم، ١٩٦٤).

المطلب الثاني: صورة الدور الإداري للإمام علي (ع) في المصادر التاريخية الشيعية

تتلخص أبرز ملامح هذه الصورة في المصادر الشيعية فيما يأتي:

الانطلاق من مسلّمة عقدية مفادها أحقيته بالخلافة منذ وفاة النبي (ص)، وتصوير مشاركاته الإدارية بوصفها ممارسة اضطرارية تمليها المصلحة العامة.

التركيز على موقفه من بيت المال والعدل في توزيعه، بوصفه تمهيداً لمنهجه في الحكم لاحقاً.

تقديم علمه وقضائه بوصفهما امتداداً لعلم لدني متصل بمسألة العصمة والإمامة، لا مجرد اجتهاد فقهي.

قراءة نقدية استباقية لسياسات تعيين الولاة في العهود السابقة على خلافته.

تختلف المصادر الشيعية عن نظيرتها السنية في زاوية عرضها للدور الإداري للإمام علي (ع)، إذ تنطلق من مسلّمة عقدية مفادها أحقيته بالخلافة منذ وفاة النبي (ص)، وبناءً عليها فإنها تصور مشاركاته الإدارية في العهود السابقة على خلافته بوصفها ممارسة اضطرارية تمليها المصلحة العامة للمسلمين، لا بوصفها اعترافاً منه بشرعية الترتيب القائم، وهذا ما يفسر تركيز مصادر مثل (الكافي) للكليني و(الإرشاد) للمفيد على تقديم صورة الإمام علي (ع) بوصفه صاحب العلم والحكمة الذي يُلجأ إليه عند استعصاء المسائل، من دون تحويل ذلك إلى اعتراف كامل بالشرعية السياسية للخلافة القائمة (الكليني، ١٩٨٨؛ المفيد، ١٩٩٥).

وتُولي المصادر الشيعية اهتماماً خاصاً بموقف الإمام علي (ع) من بيت المال والعدل في توزيعه، وتستحضر لذلك رواياتٍ ترى فيها نموذجاً مبكراً لمنهجه في الحكم الذي سيتجلى لاحقاً في خلافته، ومن ذلك ما ورد في كتاب (الغارات) للثقفي من إشارات إلى مواقفه في قضايا مالية واجتماعية أثناء عهد عثمان، حيث يظهر حرصه على التسوية بين المسلمين في العطاء ورفضه للمحاباة (الثقفي، ١٩٧٥). كما تبرز مصادر مثل (نهج البلاغة) بما تحويه من خطب ورسائل منسوبة إلى الإمام علي (ع)، أهمية خاصة في هذا السياق، إذ تُستحضر بعض عهوده ورسائله - وإن كانت غالبيتها متصلة بفترة خلافته لا بما قبلها - للاستدلال على منهجه الإداري وتصوره المسبق للعدل في الحكم (الشريف الرضي، ١٩٦٧).

وقد أثارت نسبة نصوص (نهج البلاغة) إلى الإمام علي (ع) جدلاً علمياً طويلاً بين الباحثين، تراوح بين من شكك في صحة نسبة كثير من خطبه ورسائله لتأخر جمعها عن عصره بأكثر من ثلاثة قرون على يد الشريف الرضي، ومن دافع عن أصالتها استناداً إلى وجود شواهد نصية مبكرة تؤكد ورود بعض هذه النصوص في مصادر سابقة على جمع الشريف الرضي بزمن طويل. وقد تصدى عبد الزهراء الحسيني الخطيب لهذه الإشكالية في دراسته المتخصصة، فتتبع أسانيد عدد كبير من نصوص (نهج البلاغة) في مصادر سنية وشيعية متقدمة على عصر الشريف الرضي، وخلص إلى أن نسبة غالبيتها إلى الإمام علي (ع) تستند إلى أصل تاريخي معتبر وإن تفاوتت درجة توثيق كل نص على حدة (الخطيب، ١٩٨٥). وتفيد هذه الدراسة التوثيقية البحث الحالي في التعامل بحذر منهجي مع النصوص الإدارية المنسوبة إلى الإمام علي (ع) في (نهج البلاغة)، بحيث يُعتمد منها ما تعزّزه شواهد مصدرية مستقلة.

وتُعنى المصادر الشيعية أيضاً بإبراز الجانب القضائي للإمام علي (ع) بوصفه امتداداً لعلمه اللدني المستمد من ملازمته للنبي (ص)، فتورد أحاديث وروايات تصف قضاءه بأنه فصل الخطاب، وتُدرج ذلك ضمن دلالات أوسع تتصل بمسألة العصمة والإمامة، وهو ما يُلاحظ في (مناقب آل أبي طالب) لابن شهر آشوب و(الاحتجاج) للطبرسي، حيث تُساق أخبار القضاء في سياق الاستدلال على أفضليته العلمية المطلقة على سائر الصحابة (ابن شهر آشوب، ١٩٥٦؛ الطبرسي، ١٩٦٦).

ويتميز ابن شهر آشوب في (مناقب آل أبي طالب) بمنهج جمعي واسع، إذ يستقصي أخبار الإمام علي (ع) من مصادر سنية وشيعية على حد سواء، فيورد أحياناً روايات نقلها عن مصنفات سنية معتبرة إلى جانب مصادره الشيعية الأصلية، وهذا المنهج الجمعي يمنح كتابه قيمة توثيقية إضافية بوصفه جسراً بين المصدرين، وإن كان اختياره للروايات ينحاز - كما هو متوقع من عنوان الكتاب ومقصده - إلى ما يخدم إبراز مناقب الإمام علي (ع) وأفضليته (ابن شهر آشوب، ١٩٥٦). ويقترح الباحث أن دراسة لاحقة

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

متخصصة يمكن أن تتتبع بدقة الروايات السنية التي استعان بها ابن شهر آشوب في مصنفه، لتقييم مدى أمانته في نقلها ومطابقتها لأصولها.

أما فيما يتعلق بإدارة العمال والولاة، فإن المصادر الشيعية - ولا سيما المتأخرة منها كمصنفات جعفر مرتضى العاملي - تميل إلى قراءة نقدية لسياسات التعيين في العهود السابقة على خلافة الإمام علي (ع)، وتُبرز مواقفه النقدية من بعض هذه التعيينات بوصفها استشرافاً لمنهجه الذي سينتهجه لاحقاً في اختيار الولاة على أساس الكفاءة والورع لا القرابة، وذلك استناداً إلى جمع واسع من الروايات المتناثرة في المصادر القديمة التي أعاد العاملي ترتيبها وتحليلها (العاملي، ٢٠٠٩). كما تسهم دراسة عبد الزهراء الحسيني الخطيب في توثيق نسبة كثير من النصوص الإدارية المنسوبة إلى الإمام علي (ع) في (نهج البلاغة) إلى مصادر سابقة على جمع الشريف الرضي، بما يعزز من قيمتها التاريخية في تصوير منهجه الإداري (الخطيب، ١٩٨٥).

ويمكن القول إجمالاً إن المصادر الشيعية، خلافاً للمصادر السنية، تنظر إلى الأدوار الإدارية للإمام علي (ع) قبل سنة ٣٥هـ من زاوية استباقية، أي بوصفها تمهيداً وتأسيساً لمنهج الحكم الذي سيطبقه لاحقاً، وهذا ما يمنح هذه المرحلة في الرواية الشيعية بعداً دلالياً يفوق حجمها الزمني والوقائعي الفعلي، بخلاف المصادر السنية التي تعاملت مع هذه المرحلة بوصفها حلقة من حلقات إدارة الجماعة لا تخرج بالضرورة عن سياق عام يشارك فيه غيره من الصحابة.

ومن جهة أخرى، يُلاحظ أن الكليني في (الكافي) يورد جانباً من أخبار الإمام علي (ع) الإدارية ضمن أبواب فقهية متخصصة، كأبواب القضاء والشهادات والأحكام، لا ضمن سرد تاريخي متصل، وهذا الطابع الفقهي في العرض يمنح هذه الأخبار وظيفة تأصيلية مزدوجة؛ فهي من جهة تُستدل بها على السيرة العملية للإمام علي (ع)، ومن جهة أخرى تُستخدم مصدراً تشريعياً يُستنبط منه الحكم الفقهي ذاته، وهو استخدام مزدوج لا نجد له نظيراً بالقدر ذاته في المصادر السنية التي تفصل غالباً بين كتب التاريخ وكتب الفقه (الكليني، ١٩٨٨).

ويترتب على هذا الاستخدام المزدوج أثر منهجي مهم، وهو أن نقد الرواية في المصادر الشيعية يصبح أكثر حساسية من الناحية العملية، لأن التشكيك في صحة خبر تاريخي بعينه قد يحمل تبعات فقهية مباشرة تتصل باستنباط حكم شرعي منه، بخلاف الخبر التاريخي المحض الذي يقتصر أثر التشكيك فيه على البناء التاريخي وحده. وهذا ما يفسر جزئياً حرص المصادر الشيعية المتخصصة في الحديث والفقه على التحقق من أسانيد الأخبار ذات الطابع الفقهي بدقة أكبر نسبياً من الأخبار ذات الطابع السردي المحض، وإن كان هذا التفاوت في درجة التدقيق موجوداً أيضاً - بصورة أو بأخرى - في المصادر السنية بين كتب الحديث المتشددة سنداً وكتب التاريخ والسير الأكثر تساهلاً في هذا الباب.

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب (الغارات) للثقفي، على الرغم من تركيزه الأساس على أحداث ما بعد سنة ٣٥هـ، يتضمن استطراداتٍ مهمة عن الخلفية التي سبقت خلافة الإمام علي (ع)، ولا سيما ما يتصل بمواقف بعض عمال عثمان وتذمر الرعية منهم، وهي استطرادات توظفها المصادر الشيعية لتأكيد أن معالجة الإمام علي (ع) لملفات الفساد الإداري بعد توليه الخلافة لم تكن قراراً طارئاً، بل امتداداً لموقف نقدي سابق كان يجاهر به قبل ذلك بسنوات (الثقفي، ١٩٧٥).

الخاتمة

خلص البحث إلى أن صورة الدور الإداري للإمام علي بن أبي طالب (ع) في المصادر التاريخية السنية والشيعية حتى سنة ٣٥هـ لا يمكن فهمها فهماً دقيقاً من خلال القراءة المذهبية الأحادية، لأن أغلب الوقائع المتعلقة بمشاركته في المشورة والقضاء والوساطة تحظى بحضور مشترك في الجانبين، وإن اختلفت طريقة عرضها وتفسيرها. فقد أظهرت المصادر السنية الإمام علياً (ع) بوصفه أحد كبار الصحابة وأهل الرأي والقضاء، بينما أبرزته المصادر الشيعية بوصفه صاحب علم وحق ومكانة إدارية متقدمة، مع ربط هذا الدور غالباً بمسألة الإمامة والشرعية السياسية.

كما بيّن البحث أن جوهر الاختلاف بين المصدرين لا يكمن غالباً في أصل وقوع الدور الإداري، بل في مستوى التأويل والتوظيف الدلالي للخبر التاريخي. فالمصادر السنية تميل إلى إدراج دور الإمام علي (ع) ضمن الإطار الجماعي للصحابة وإدارة الدولة الراشدية، في حين تميل المصادر الشيعية إلى منحه بعداً

تأسيسياً واستباقياً لمنهجه في الحكم لاحقاً. ومن ثمّ فإن الدراسة النقدية المقارنة تكشف إمكان الوصول إلى صورة أكثر توازناً لهذا الدور، إذا جرى التمييز بين الحدث التاريخي نفسه وبين القراءة المذهبية اللاحقة له.

أولاً: النتائج

أظهرت الدراسة أن الإمام علياً (ع) مارس أدواراً إدارية متعددة قبل خلافته، شملت المشورة، والقضاء، والوساطة، وإبداء الرأي في بعض القضايا العامة.

بيّن البحث أن المصادر السنية والشيعية تتفق في أصل حضور الإمام علي (ع) الإداري، لكنها تختلف في حجم إبراز هذا الحضور ودلالته السياسية والعقدية.

كشفت الدراسة أن المصادر السنية تميل إلى تصوير الإمام علي (ع) ضمن جماعة كبار الصحابة، مع التركيز على علمه وقضائه ومشاركته الاستشارية.

توصل البحث إلى أن المصادر الشيعية تعرض الدور الإداري للإمام علي (ع) بوصفه امتداداً لمكانته العلمية والإمامية، وتمهيداً لمنهجه في الحكم بعد سنة ٣٥هـ.

أثبتت الدراسة أن الانتماء المذهبي أثّر في انتقاء الأخبار وصياغة سياقها التفسيري أكثر مما أثّر في اختلاق وقائع تاريخية كبرى لا أصل لها.

ثانياً: التوصيات

يوصي البحث بضرورة اعتماد المنهج النقدي المقارن عند دراسة الشخصيات الخلافية في التاريخ الإسلامي، بعيداً عن القراءة المذهبية المغلقة.

يوصي بإعادة قراءة المصادر السنية والشيعية المبكرة مع التمييز بين أصل الرواية التاريخية وطبقة التفسير العقدي أو السياسي اللاحقة.

يدعو البحث إلى دراسة مستقلة للدور القضائي للإمام علي (ع) في المصادر الإسلامية، لأنه يمثل أكثر جوانب حضوره الإداري وضوحاً واتفاقاً.

يقترح البحث توسيع المقارنة لتشمل كتب الحديث والفقه إلى جانب كتب التاريخ، لأن كثيراً من الأخبار الإدارية وردت في أبواب فقهية لا تاريخية فقط.

يوصي الباحثون بتجنب إسقاط المفاهيم الإدارية الحديثة على مرحلة صدر الإسلام إلا بحذر منهجي، مع مراعاة طبيعة الدولة الإسلامية المبكرة وبساطة مؤسساتها.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد. (١٩٩٧). *الكامل في التاريخ*، ط١. بيروت: دار الكتاب العربي.
- ابن سعد، محمد بن سعد. (١٩٦٨). *الطبقات الكبرى*، تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار صادر.
- ابن شهر آشوب، محمد بن علي. (١٩٥٦). *مناقب آل أبي طالب*، تصحيح وشرح لجنة من أساتذة النجف الأشرف. النجف الأشرف: المكتبة الحيدرية.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (١٩٩٢). *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*، تحقيق علي محمد البجاوي. بيروت: دار الجيل.
- ابن مزاحم المنقري، نصر. (١٩٦٢). *وقعة صفين*، تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة.
- أبو عبيد، القاسم بن سلام. (١٩٨٨). *الأموال*، تحقيق محمد خليل هراس. بيروت: دار الفكر.
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. (١٩٨١). *الخراج*، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد وسعد حسن محمد. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
- البلاذري، أحمد بن يحيى. (١٩٨٨). *فتوح البلدان*. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- البلاذري، أحمد بن يحيى. (١٩٩٦). *جمل من أنساب الأشراف*، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي. بيروت: دار الفكر.
- الثقفي، إبراهيم بن محمد. (١٩٧٥). *الغارات*، تحقيق جلال الدين المحدث الأرموي. طهران: انتشارات أنجمن آثار ملّي.

- الخطيب، عبد الزهراء الحسيني. (١٩٨٥). *مصادر نهج البلاغة وأسانيده*، ط٣. بيروت: دار الأضواء.
- خليفة بن خياط، خليفة بن خياط العصفري. (١٩٨٥). *تاريخ خليفة بن خياط*، تحقيق أكرم ضياء العمري. الرياض: دار طيبة.
- الدوري، عبد العزيز. (١٩٨٣). *بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود. (١٩٦٠). *الأخبار الطوال*، تحقيق عبد المنعم عامر، مراجعة جمال الدين الشيال. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- رستم، أسد. (١٩٣٩). *مصطلح التاريخ*. بيروت: المطبعة الأمريكية.
- الشريف الرضي، محمد بن الحسين. (١٩٦٧). *نهج البلاغة*، تحقيق صبحي الصالح. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- الطبرسي، أحمد بن علي. (١٩٦٦). *الاحتجاج على أهل اللجاج*، تعليق محمد باقر الخرسان. النجف الأشرف: دار النعمان.
- الطبري، محمد بن جرير. (١٩٦٧). *تاريخ الرسل والملوك*، ط٢. بيروت: دار التراث.
- العاملي، جعفر مرتضى. (٢٠٠٩). *الصحيح من سيرة الإمام علي عليه السلام*، ط٢. بيروت: المركز الإسلامي للدراسات.
- الكليني، محمد بن يعقوب. (١٩٨٨). *الكافي*، تحقيق علي أكبر الغفاري. طهران: دار الكتب الإسلامية.
- الماوردي، علي بن محمد. (٢٠٠٦). *الأحكام السلطانية والولايات الدينية*، تحقيق أحمد جاد. القاهرة: دار الحديث.
- المسعودي، علي بن الحسين. (٢٠٠٥). *مروج الذهب ومعادن الجوهر*، تحقيق كمال حسن مرعي. بيروت: المكتبة العصرية.
- المفيد، محمد بن محمد. (١٩٩٥). *الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد*، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. قم: مؤسسة آل البيت.
- يحيى بن آدم القرشي. (١٩٦٤). *الخراج*، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط٢. القاهرة: المطبعة السلفية.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب. (١٩٦٠). *تاريخ اليعقوبي*. بيروت: دار صادر.